المبحث الأول:

أصل وتطور مفهوم التنمية المستدامة.

على الرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة قد يكون مفهوماً حديثاً، فإنها لا تمثل ظاهرة حديثة، بل هي موجودة منذ القدم، حيث كان واقع ظهور هذا المفهوم عما نتج من أنظمة الإنتاج، ونماذج الإستهلاك المتبعة من إضرار واضح بالمواد النادرة والتنوع البيولوجي والثقافي، وما إستقر في أدبيات الإقتصاد من إهمال البيئة وعدم العقلانية في إستغلالها ينجم عنه تكاليف باهضة للجيل الحالي والأجيال المقبلة.

المطلب الأول: التنمية المستدامة في الوثائق والمؤتمرات العالمية.

قبل التطرق لتعريفات التنمية المستدامة يجب إلقاء نظرة تاريخية عن تطور هذا المفهوم عبر الزمن حتى وصل إلى ما هو عليه الآن، حيث مر بعدة ملتقيات عالمية ووطنية في الاتفاق معنى التنمية المستدامة نذكر من أهمها:

- **سنة 1972: مؤتمر أستوكهولم "STOKHOLM"**:[1] مفهوم التنمية المستدامة، برز أول ما برز خلال مؤتمر أستكهولم سنة 1972 حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المتحدة، بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة، تحت عنوان "**الإنسان والبيئة**" حيث كان الحدث قفز بمسألة البيئة إلى البعد الدولي، وشمل الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو على حد سواء ولكن الإتحاد السوفياتي وحلفائه لم يشاركوا فيه.

ناقش هذا المؤتمر للمرّة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم. وتم الإعلان عن أنّ الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، ومن ناحية أخرى انتقد مؤتمر أستكهولم الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية[2]. وقد صدرت عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية: « Rapport of the united nation conbern on the Human environment »، تتضمن هذه الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدول، والتوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لإتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها.

وفي يوم الغد لهذه السنة أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE *، تتمثل وظائفه الرئيسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية، وجعل الأنظمة والتدابير

البيئية الوطنية والدولية في الدول المتخلفة تحت المراجعة المستمرة، فضلا عن تمويل تلك البرامج ورسم الخطط والسياسات التي يستلزمها ذلك[1].

ونقدم فيما يأتي توضيحاً موجزاً لأهم ما جاء في تقرير حدود النمو (1972)[2]:

- صدر هذا التقرير عن نادي روما، وهو مؤسسة عالمية غير حكومية ذات مكانة مرموقة تضم مجموعة من خيرة علماء ومفكري العالم في مجالات الاقتصاد والاجتماع والبيئة والعلوم الزراعية والبيولوجية، ففي عام 1972 أصدر النادي تقريره الفريد (حدود النمو) الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية ، وأنه إذا استمر تزايد معدلات الإستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي بإحتياجات المستقبل، وأن استنزاف الموارد البيئية المتجددة (المزارع ، المراعي ، الغابات ، مصايد الأسماك) والموارد غير المتجددة (رواسب المعادن ، حقول النفط والغاز الطبيعي ، طبقات الفحم) يهدد المستقبل .
- وقد أوضح التقرير دور السكان واستهلاك الموارد والتلوث البيئي والتكنولوجيا في التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمي والبشرية، كما عالج موضوعات: السكان، والطاقة، والموارد المعدنية، والإنتاج الزراعي، والإنتاج غير الصناعي، وتلوث البيئة. وقد ارتكزت رسالة التقرير على فكرة محدودية الموارد، وأنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك الحالية، فإن الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل، وأن استنزاف الموارد البيئية المتجددة والموارد غير المتجددة يهدد المستقبل[3].

- رغم أن مفهوم التنمية البشرية لم ترد صراحة في وثائق المؤتمر إلا أننا نستنتج ذلك ضمنيا من خلال المبادئ:

المبدأ (1) « للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة في ظروف عيش مناسبة وفي بيئة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة بتحقيق الرفاه »

المبدأ (5) « استغلال الموارد غير المتجددة للأرض على نحو يصونها من النفاذ في المستقبل ويكفل إشراك البشرية قاطبة في الاستفادة من هذا الاستغلال»

أما المبدأ (8) «للتنمية الاقتصادية متطلبات الاجتماعية لضمان بيئة مواتية لعيش الإنسان وعمله »

❖ **سنة 1973: قانون حماية الحيوانات المهددة بالانقراض:** الصادر عن الولايات المتحدة الأمريكية يقضي بحماية المخلوقات النباتية و الحيوانية المهددة بالانقراض. ويرجع مفهوم التنمية المستدامة أساسا إلى أحد

دعاة التوفيق بين البيئة والتنمية "**إغناسي ساكس** Ignacy Sachs " الذي عمل في سنوات السبعينات على النهوض بالتنمية الايكولوجية بشكل محسوس خاصة في دول الجنوب، حيث أسس سنة 1973 بباريس المركز الدولي للبحث في التنمية والبيئة.

❖ **سنة 1974 إعلان كوكويوك Déclaration Cocoyoc**:[1]

يهدف إلى تبيين العبرة في التنمية وهي يجب أن لا تكون التنمية سوى تطوير الأشياء ولكن الهدف الحقيقي هو تطوير الإنسان لأن المجتمعات لها احتياجات أساسية تكمن في الغذاء، السكن، الملبس والصحة والتعليم، ومنه فكل عملية تنمية لا تهدف إلى تحقيق هذه الحاجيات الأساسية أو بالعكس تهدف إلى تدميرها تعتبر تحويل لفكرة التنمية المستدامة. وبالرجوع إلى ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الصادر في 12 ديسمبر 1974 الذي يُعد من الخطوات الهامة للأمم المتحدة في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وأوصى بتهيئة الظروف المناسبة لإقامة هذا النظام إنما يتطلب التعجيل في التنمية الاقتصادية للدول النامية وحماية البيئة والحفاظ عليها وزيادة قدرة الانتفاع بها. ومما تضمنه هذا المؤتمر ما يؤكد على أن البيئة والتنمية يُكملان معا واجبا ومسؤولية حماية دولية، وواحدة من المقومات الأساسية التي يقوم عليها العمل الدولي[2].

❖ **سنة 1976: مؤتمر حول السكن.**

أول مؤتمر عالمي يهدف إلى وضع و تبيين العلاقة بين السكان و المناطق السكانية والبيئة.

❖ **سنة 1977 مؤتمر للأمم المتحدة حول ظاهرة التصحر.**

منذ سنة **1977** بدأ المركز الدولي للبحث في التنمية والبيئة بباريس، بنشر مجلات التنمية الايكولوجية تحت عنوان "**إستراتجية التنمية البيئية** " تتناول السبل الكفيلة للتوفيق بين البيئة والاقتصاد مع اقتراح إستراتجيات لإخضاع القرارات الاقتصادية للمتطلبات المستعجلة في الحفاظ على البيئة.

والواقع أن مفهوم التنمية البيئية لم يجد صدى واسع خصوصا في الدول **الأنجلو سكسونية** بخلاف مفهوم التنمية المستديمة الذي لاقى رواجا أكبر[3].

❖ **سنة 1979** توقيع اتفاقية تقر بوجود الثلوث الهوائي والعابر للحدود والإقرار بأن هذه الظاهرة ظاهرة بيئية تهدد حياة الإنسان ناتجة عن النشاط الصناعي لهذا الأخير.

❖ **سنة 1980 المنظمة العالمية للمجتمعات الطبيعية WWF**: هي منظمة غير حكومية تهدف إلى حماية الحياة الطبيعية والحفاظ على التنوع البيئي، ويعتبر إنشاؤها محطة مهمة في تطور مفهوم التنمية المستدامة، لأنها

أول من طرح مفهوم التنمية المحتملة Développement Durable أي النمو الذي تستطيع البيئة تحمله دون أن يحدث لها إنهاك ما.

❖ **سنة 1981 اجتماع المنظمة العالمية للصحة:** إعتمدت إستراتيجية عالمية للصحة تحت عنوان **"الصحة للجميع"** تقضي إلى الوصول سنة 2000 بضمان مستوى صحي لجميع سكان العالم يسمح لهم بالقيام بأعمال إنتاجية لبرنامج إقتصادي وإجتماعي.

صدر عن الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية في عام 1981 **"تقرير الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة (1981)"** تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة، كما تم أيضا بيان أهم مقوماتها وشروطها. والتنمية المستدامة كما جاء تعريفها في التقرير « بأنها السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية، مع الأخذ في الاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته ». لقد تأثر تعريف التنمية المستدامة الوارد في هذا التقرير بالاستعمال المكثف لمفهوم الاستدامة في الزراعة؛ إذ أخذ التقرير يؤكد ضرورة المحافظة على خصوبة الأرض الزراعية والسعي من أجل الإبقاء على هذه الخصوبة ومراعاة حدودها وتنوعها[1].

❖ **سنة 1982** اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار و المصادقة عليه بستة قواعد بيئية و إجراءات لمحاربة التلوث البحري.

❖ **سنة 1983 تأسيس وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية:** أصدرت في بيان لها يؤكد أن الزيادة في نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون و الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري الناتج عن النشاط الصناعي أساسا بسبب زيادة عامة في حرارة الكرة الأرضية.

أما اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التي تشكلت في عام 1983 برئاسة جرو هارلم برونتلاند، رئيسة وزراء النرويج السابقة، والتي كلفت بإعادة دراسة مشكلات البيئة والتنمية الحادة فوق كوكب الأرض، وصوغ اقتراحات عملية لحل هذه المشكلات وضمان استمرار هذا التقدم الإنساني من خلال التنمية، دون تعريض موارد الأجيال القادمة للنضوب

❖ **سنة 1984 مؤتمر دولي حول البيئة والاقتصاد:** تم تنظيمه من طرف منظمة التعاون والتنمية الأوربية "O.C.D.E"[2] أصدر تقريرا ينص على أن الاقتصاد والبيئة يجب أن يتماشى في خط متواز ويجب الاهتمام بهما بصفة متساوية. ونشير إلى أن هذا المؤتمر وضع اللبنة الأولى في تقرير "برونمط لاند" مستقبلنا للجميع.

❖ **سنة 1985 التسيير المسؤول:** خطوة إستباقية قامت بها الوكالة الكندية لمنتجي المواد الكيميائية، هذه الخطوة تقر مجموعة قوانين موجهة إلى منتجي المواد الكيميائية للحفاظ على البيئة. و مجموعة القوانين هذه تم العمل بها في عدد كبير من دول العالم نظرا لإثبات نجاعتها.

❖ **سنة 1986 مؤتمر النمسا حول التغير المناخي:** تم تنظيمه من طرف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس العالمي لعلماء البيئة. أصدر تقريرا حول زيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون وغازات أخرى مسببة بظاهرة الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي.

❖ **سنة 1987: بروتوكول موريال حول المواد الكيميائية** و الغازات التي تنظر بطبقة الأوزون.

❖ **سنة 1987 اتفاقية بال "سويسرا"** تقر بضرورة مراقبة شديدة لتنقل النفايات الخطيرة و يمنع تصدير النفايات الخطرة من الدول المتقدمة نحو الدول السائرة في طريق النمو، و ذلك لمنع تخزينها بصفة نهائية.

❖ **سنة 1987 لجنة الاستشارة للتنمية C.C.I:** لجنة منبثقة عن منظمة التعاون والتنمية الأوربية O.C.D.E أدخلت تدابير وقوانين لحماية البيئة والتنمية في السياسات الأوربية الموحدة.

❖ **سنة 1987** صدر" **تقرير مستقبلنا المشترك"**، عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التي تشكلت في عام 1983. وكانت رسالة التقرير هي الدعوة إلى أن تراعي تنمية الموارد البيئية الحاجات المشروعة للناس في حاضرهم، من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجات الأجيال القادمة من الأبناء والأحفاد[1].

– كما أشار التقرير إلى أن الوقت قد حان للمزاوجة بين الاقتصاد والعلاقة بين الناس والبيئة؛ لكي تتحمل الحكومات والشعوب مسؤولياتها الخراب البيئي، وأيضاً عن السياسات التي تهدد استمرار بقاء الإنسان.

– هذا التقرير وضع العلاقة بين المسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية. ويجب الإشارة إلى أن له الفضل في شمول وبروز مفهوم التنمية المستدامة على الصعيد العالمي وأعطى تعريفا واضحا وشاملا للتنمية المستدامة، حيث يمكن أن نستخلص من هذا التقرير ما يلي[2]:

- التعاون الدولي لتجاوز مشكلة الفقر؛
- التوازن بين النمو الاقتصادي و المجال البيئي و المجال الاجتماعي؛
- الاستغلال العقلاني والمستديم للموارد بطريقة تسمح بدوامها للأجيال القادمة؛
- تكييف النمو السكاني مع إنتاج الغذاء خاصة في الدول النامية " تثبت معدل النمو الديمغرافي" ؛
- تغير أنماط الاستهلاك و جعلها أكثر ملائمة للبيئة؛

- التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية؛
- الاتجاه نحو التكنولوجيا النظيفة؛

– وما يجب ذكره كذلك أن التقرير بين الركائز الثلاثة التي تبنى عليها التنمية المستدامة كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل[01]: يوضح ركائز التنمية المستدامة.

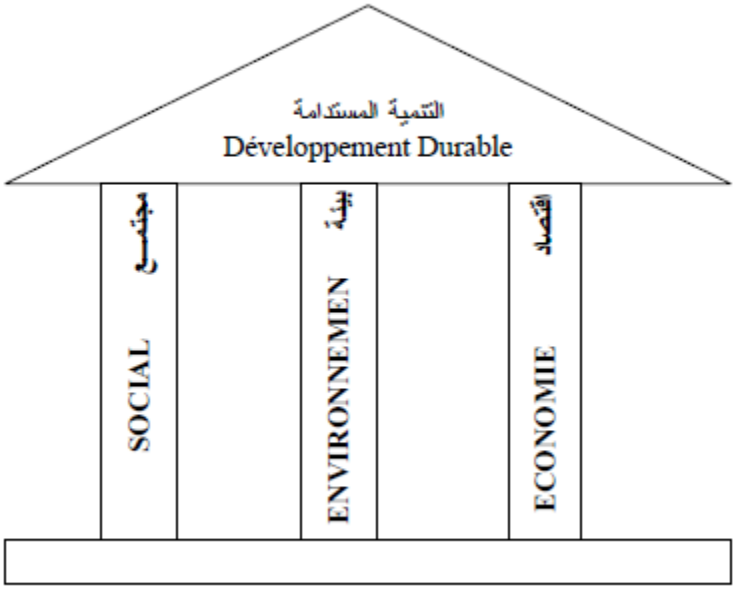

Source: Khaled Hamrouni, **développement durable et PME**, première rencontre internationale économie de l'environnement (industrie et environnement) , Annaba, 19/09/2007, p10.

– وقد تم دمج هذه القواعد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة في إطار حكم راشد وذلك كما يبينه الشكل (2).

الشكل[02]: يوضح أبعاد التنمية المستدامة.

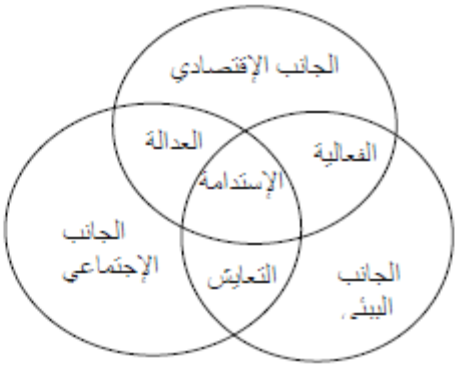

Source: Khaled Hamrouni, **développement durable et PME**, première rencontre internationale économie de l'environnement (industrie et environnement), Annaba 19/09/2007, p10.

❖ **سنة 1988 تأسيس مجموعة خبراء ما بين الحكومات**، توكل إليه مهمة دراسة التغيرات المناخية بهدف وضع تحديد المعطيات العلمية والاقتصادية والتقنية والاجتماعية التي تلعب دورا مهما في هذا المجال.

❖ **سنة 1990 مؤتمر الأمم المتحدة:** صدر فيه تقريرا بأن الأخطار البيئية الحالية لها تأثير على الأجيال اللاحقة.

❖ **سنة 1992 قمة الأرض:** مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (C.N.U.E.D) في عاصمة البرازيل "ريوديجانيرو" تحت رئاسة "موريس سترونغ" هذه القمة جمعت أكثر من 20000 شخص و1800 منظمة غير حكومية. ومنذ هذا التاريخ تم إدخال انشغالات التنمية المستدامة في الإعلام الدولي وأصبح مصطلح التنمية المستدامة كمرجع نقاش به تنمية الدول ونقطة أخرى للتفريق بين الدول النامية و المتخلفة، وأدرج المؤتمر قضايا البيئة والتنمية ضمن مفهوم التنمية المستدامة التي تهدف إلى[1]:

- تلبية الحاجات الاساسية؛
- تحسين مستويات المعيشة؛
- تحسين حماية وإدارة النظم الإيكولوجية؛
- تحقيق مستقبل أكثر أماناً ورفاهاً.

وأضفى المؤتمر على مفهوم التنمية المستدامة طابع الشرعية على المستوى الدولي، وربط البيئة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعا إلى المشاركة الشعبية في سياسات التنمية، وكذلك في النصيب العادل لثمارها، وتمخض عنه جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الذي يعد خطة عمل عالمية شاملة للقرن الحادي والعشرين في مجال التنمية المستدامة أقرها زعماء العالم في قمة الأرض، وتتضمن الخطة العلاقة بين البيئة والتنمية في نطاق واسع من المجالات، وتحدد الأهداف المنشودة في كل مجال. وقد قُسِّم جدول أعمال القرن الحادي والعشرين إلى أربعة أجزاء رئيسية تحتوي على أربعين فصلاً يتضمن كل منها بياناً بالأهداف المنشودة في مجال محدد، وقائمة الاستراتيجيات والأنشطة الواجب إتباعها لتحقيق هذه الأهداف المرجوة. ويتضمن الجزء الأول من الجدول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة، ويشتمل على سبعة فصول. فيما يستعرض الجزء الثاني موضوع الحفاظ على الموارد وإدارتها في خدمة التنمية، ويتضمن أربعة وعشرين فصلاً. بينما يناقش الجزء الثالث دعم دور الفئات الرئيسية، ويحتوي على عشرة فصول. ويتناول الجزء الرابع الوسائل والأساليب المطلوبة للتنفيذ ويتضمن ثمانية فصول[2].

وإنبثقت عن قمة الأرض لجنة التنمية المستدامة التي أخذت تعنى بوضع الأسس والمعايير والمؤشرات التي تساعد الدول في التعرف على التقدم المحرز في جوانب مسيرة وتطور التنمية المستدامة.

هذا المؤتمر الذي ضم 178 دولة و110 رئيس دولة وحكومة انبثق عنه[1]:

- تقرير ريو دي جانيرو: جاءت بـــــــــــــــــــ 27 مبدءا كلها تتمحور حول اعتماد الإنسان كمركز للاهتمام في جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- المصادقة على توصية **مذكرة 21** Agenda 21[2]: وهو برنامج عمل للقرن الحادي و العشرين حيث تسمى **مذكرة 21 أو برنامج عمل 21** ، حيث تعتبر هذه المذكرة ركيزة التنمية المستدامة. وهي برنامج عمل يهدف إلى مساعدة الحكومات والمنظمات والمتعاملين الاقتصاديين والمتعاملين الاجتماعيين في تحقيق على أرض الواقع طريقة تنمية جديدة تتركز على حماية البيئة ومحاربة الفرو قات الاجتماعية، فهي مكونة من 40 فصلا من أهم هذه الفصول، الفصل الأول والثاني، حيث تنص هذه المذكرة على وجوب:

- خلق شراكه عالميه من اجل تنميه مستدامه.
- ضرورة خلق و تنظيم الموارد المالية الجديدة.

- هناك أيضا اتفاقيات جانبية تم إمضاؤها خلال المؤتمر الدولي نذكر منها:

- **اتفاقية حول التنوع البيولوجي** La Biodiversité : تقضي بضرورة حماية التنوع البيولوجي على مستوى الكرة الأرضية حيث بينت التقارير أنه نظام متكامل وهش في نفس الوقت.
- **اتفاقية التنوع المناخي** Changement Climatique : تبين أن هذه الظاهرة خطرة على وجود الإنسان، وأن تغيرات المناخ هو المتسبب الأساسي فيها وعليه الواجب محاربتها.
- **اتفاقية حول الغابات:** التي تقضي بحماية الغابات نظرا لأهميتها في التنوع البيولوجي ودورها الهام في ظاهرة تغير المناخ.

- وقد تضمنت أجندة قمة الأرض الوسائل التي تساعد العالم على مواجهة التحديات التي يتوقع أن يواجهها خلال القرن الواحد والعشرين، وأكدت وثيقة المؤتمر على المبادئ الرئيسية التالية [3]:
  - إعتبار قضية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية بهدف تحقيق التنمية المستدامة؛
  - منح أولوية خاصة ورعاية لأحوال وأوضاع البلدان النامية والبلدان الأكثر فقرا؛

- تعاون الدول في مجال صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض؛
- سن التشريعات الفعالة بشأن حماية البيئة بواسطة جميع الدول؛
- تعاون دول العالم لإقامة نظام إقتصادي يراعي تحسين أحوال البيئة ووقف تدهورها؛
- سن الدول قانونا وطنيا يحدد المسؤولية والتعويض فيما يتعلق بضحايا التلوث وأضراره؛
- رفع شعار " أن المسؤول عن إحداث التلوث هو الذي يتحمل وحده من حيث المبدأ ومسؤولية هذا التلوث " وما ينجم عنه من آثار وأخطار؛
- إيجاد دور حيوي للنساء والشباب في إدارة وتنمية البيئة؛
- حماية الشعوب التي تقع تحت وطأة الاضطهاد والسيطرة والاحتلال؛
- إعتبار أن السلم والتنمية وحماية البيئة أمور مترابطة بشكل وثيق بحيث لا تتفكك عن بعضها البعض.

- وقد أرفقت بإعلان ريو خطة عمل مفصلة عرفت باسم " جدول أعمال القرن الواحد و العشرون " (Agenda21) ، و هي عبارة عن وثيقة رَسَمَت للعالم الطريق الذي يجب سلوكه بغية تحقيق

التنمية المتوافقة مع متطلبات البيئة ، و هذا بالتركيز على العناصر التاليّة [1]:

- التعامل مع قضايا البيئة والتنمية بطريقة متوازنة تعمل على إشباع الحاجات الأساسية وتحسين مستويات المعيشية للمجتمع، وفي نفس الوقت حماية وإدارة أفضل لأنظمة البيئة؛
- ترسيخ إدارة سياسية على أعلى مستوى، تُعنى بتفعيل التعاون بين الدول و دراسة قضايا التنمية بأبعادها المختلفة : الاقتصادية والاجتماعية دون إغفال الإطار البيئي ؛
- الإقرار بأن التنمية المستدامة هي في المقام الأول مسؤولية الحكومات ، إلا أن جهود الحكومات الوطنية يجب أن تتكامل مع جهود المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ؛
- توفير المساعدات المالية الكافية للدول النامية حتى تتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة، والتغلب على الآثار السلبية للمشكلات البيئية من جهة أخرى.

❖ **سنة 1993: أول اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالتنمية المستدامة.** هذه الجمعية التي تم خلقها لمراقبة و متابعة أعمال (CNUED) مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. **وذلك لتحسين التعاون وتوحيد القرارات ما بين الحكومات فيما يخص قضايا البيئة.**

❖ **سنة 1994 اتفاقية ALENA**:هي اتفاقية للتبادل الحر في أمريكا الشمالية دخلت حيز التنفيذ سنة 1994 اللافت للانتباه هو أنها احتوت على اتفاقية ثانوية تتبع عنها إنشاء جمعية لجنة التعاون البيئي (CCE).

❖ **سنة 1995 المنظمة العالمية للتجارة**:الإقرار بوجود علاقة مباشرة بين التجارة الدولية والبيئة والتنمية.

❖ **سنة 1995 قمة دولية حول التنمية الاجتماعية**: انعقدت هذه القمة في الدنمارك بمدينة كوبنهاجن في عام 1995، وقد ركزت على جوانب تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية من خلال تأكيدها على أهمية المعاملة المنصفة للأفراد والجماعات، للمرة الأولى تم اتفاق المجموعة الدولية على المضي في برنامج لمحاربة الفقر وترسيخ العدالة الاجتماعية، وتمخضت هذه القمة عن الالتزامات الآتية[1]:

- القضاء على الفقر في العالم؛
- العمالة التامة؛
- الاندماج الاجتماعي، بما في ذلك تكافؤ الفرص؛
- المساواة بين المرأة والرجل؛
- توفير فرص حصول الجميع بشكل منصف على التعليم ذي النوعية الجيدة والرعاية الصحية؛
- تسريع خطى للتنمية في أقل البلدان نمواً

- **سنة 1996 :ISO 14001**: تم المصادقة عليه رسميا على أنه مواصفة دولية يتم الحصول عليها بصفة إرادية لتوطين نظام تسيير البيئي في المؤسسة.
- **سنة 1996:اجتماع بيلاجيو**: يعد إجتماع بيلاجيو الذي انعقد بمدينة بيلاجيو الإيطالية عام 1996 من أوائل المحاولات للنزول بمفهوم التنمية المستدامة إلى أرض الواقع؛ حيث اجتمع فريق دولي من خبراء القياس والباحثين في مركز الدراسات والمؤتمرات التابع لمؤسسة **روكفلر** لاستعراض التقدم وتجميع الخبرة المكتسبة. وقد أسفر الاجتماع عن مبادئه العشرة المشهورة؛ فالمبدأ الأول يبدأ بتأسيس رؤية للتنمية المستدامة وأهداف واضحة قابلة للتنفيذ، بأمل أن تتحقق هذه الرؤية على أرض الواقع بدلالة وحدات اتخاذ القرار. أما المبادئ من الثاني إلى الخامس فتؤكد الحاجة إلى دمج مكونات المنظومة الشاملة، مع التركيز عملياً على القضايا ذات الأولوية. والمبادئ من السادس حتى العاشر تتناول تقييم القضايا الرئيسية، وضرورة ضمان الاستمرارية في قدرات التنفيذ[2].

- **1997 قمة لدول أمريكا اللاتينية**: عقدت هذه القمة في سانتاكروز في بوليفيا، جمعت كل من دول أمريكا اللاتينية و هي تهدف إلى توحيد جهود هذه الدول للوصول إلى تنمية مستدامة في المنطقة.
- **1997 الجمعية العامة الأمم المتحدة**:عقدت كنقطة مراقبة للتطورات التي وصلت إليها تطبيق توصيات أجندة التي تم نشرها في قمة ريو، وصادقت على التطبيق المتواصل أجندة 21 دون اتخاذ أي قرارات جديدة.
- **1997 برتوكول كيوتو**: من 01 إلى 10 ديسمبر 1997 في مدينة كيوتو في اليابان. يعتبر مؤتمر بيئي تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث شارك فيه 160 دولة. الهدف هو تخفيض إنبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الدفيئة أي زيادة درجة الحرارة في الكوكب. حيث تم إمضاء إتفاقية حول التغيرات المناخية سميت **بروتوكول كيوتو** التي تدعو فيها الدول الصناعية إلى تخفيض نسبة إنبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الإنحباس الحراري بنسبة 5%، وذلك مقارنة بالإنبعاثات التي سجلت سنة 1990 في فترة محددة بين 2008-2012 وكذلك فتح عملية التبادل بحقوق التلويث، ومنح شهادة تخفيض الإنبعاثات بالنسبة للدول المصنعة، وإعطاء ميكانيزمات تطور بدون تلويث بالنسبة للدول النامية[1].

- **قمة الألفية 07 سبتمبر 2000: قمة الأمم المتحدة بشأن الألفية**: أشارت قمة الألفية التي انعقدت بمبنى الأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر 2000 (والتي شارك فيها 191 دولة منها 147 ممثلة برؤسائها ورؤساء حكوماتها) إلى دعم مبادئ التنمية المستدامة المنصوص عليها في جدول أعمال القرن الحادي

والعشرين، ومما اشتملت عليه الأهداف الإنمائية للألفية هدف يتعلق بالاستدامة البيئية، وينص على دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية، وتلافي الخسارة في الموارد البيئية. وتعهدت فيه الدول المشاركة بدعم السياسات التنموية وحماية البيئة وذلك في البند الثالث والرابع من الإتفاقية التي تم المصادق عليه والتي سميت **إعلان الأمم المتحدة للألفية**. ونسجل كذلك الأهداف الإجتماعية التي برزت في هذه القمة بقوة حيث تم تسطير8 أهداف للتنفيذ إلى غاية 2015[2].

الأهداف الثمانية لقمة الألفين 2000[3]:

- القضاء على الفقر المدقع و الجوع في كافة أنحاء العالم؛
- ضمان مستوى تعليمي و التعليم المجاني وخاصة الابتدائي للجميع؛
- ضمان وحماية العدالة بين الجنسين وخاصة حماية حرية المرأة؛
- خفض نسبة الوفاة المبكرة خاصة للأطفال أقل من 05 سنوات؛
- تحسين الصحة و حماية الأمومة و الطفولة؛
- محاربة مرض فقدان المناعة المكتسبة VIH/SIDA وحمى المستنقعات والأمراض الأخرى؛
- ضمان محيط بيئي صحي دائم؛
- تطبيق على ارض الواقع شراكة مستدامة من أجل البيئة.

❖ **سنة 2002 المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة "جوهانسبورغ"**: تُعتبر قمة التنمية المستدامة التي انعقدت بمدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا في الفترة من 26 أوت إلى 04 سبتمبر 2002، من بين أضخم المؤتمرات الدولية في هذا المجال، بحيث ساهم فيها 104 من رؤساء الدول والحكومات، إضافة إلى ممثلي 174 بلدا، وقد بلغ المسجلين لحضور القمة 65 ألف شخص من بينهم 10 آلاف مسؤول حكومي و6 آلاف صحفي، وقد حضرها نحو 15 ألف شخص يمثلون مختلف المنظمات غير الحكومية وجمعيات المحافظة على البيئة[1].

إستعرض المؤتمر التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة، وتقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وصدر عن القمة خطة عمل أطلق عليها اسم "خطة جوهانسبرج" التي تستهدف الإسراع في تنفيذ ما تبقى من الأهداف والأنشطة الواردة في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وذلك بالعمل على كافة المستويات، وفي إطار من التعاون الدولي والإقليمي، كما أكدت القمة ضرورة أن تستكمل الدول وضع إستراتيجية التنمية المستدامة قبل حلول عام 2005. وما يُشار إليه، أن الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، طرح في مؤتمر جوهانسبورغ خطة عمل من 10 نقاط ركزت على[2]:

- توظيف العولمة في خدمة التنمية المستدامة ،
- القضاء على الفقر ،
- تحسين مستوى المعيشة في المناطق الحضرية و الريفية ،
- تغيير عادات الإنتاج و الاستهلاك المضرة بالبيئة ،
- تسهيل وصول الفقراء إلى المياه النظيفة ذات التكلفة المعقولة ،
- توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية
- تقديم الدعم المستدام لتنمية إفريقيا
- الاهتمام بقضايا البيئة والصحة ،
- الإهتمام بقضايا التنمية في الدول الفقيرة ؛
- حماية الموارد الطبيعية.

بحيث أعلن الإتحاد الأوروبي عن نيته في تخصيص مبلغ 700 مليون دولار، لمساعدة هذه الدول في تعزيز مشاريع الطاقة المستديمة ، والولايات المتحدة الأمريكية عن إسهامها بمبلغ 90 مليون دولار لتنمية الفلاحة المستديمة[1].

ورغم هذه الوعود والتعهدات المنبثقة عن القمة، فإنه من المؤسف القول بأن المؤتمر انتهى تقريبا عند النقطة التي ابتدأ منها و اكتفى بإقرار مبادئ عامة غير ملزمة من بينها خفض عدد المحرومين في العالم من العناية الصحية والمياه النقية إلى النصف بحلول عام 2015، كما تجاهلت الوثيقة الختامية للقمة تحديد حجم المساعدات المالية التي تلتزم بها الدول الغنية تجاه الدول الفقيرة لمساعدتها على تفعيل الحركة التنموية بها[2].

- ❖ **سبتمبر 2007: مؤتمر الأمم المتحدة في إسبانيا جميع الدول المهتمة بالتصحر.**
- ❖ **سبتمبر 2007:** عقد مؤتمر خاص بالمنظمات غير الحكومية "ONG" بمقر الأمم المتحدة في نيويورك خرج هذا المؤتمر ببيان يبين أن ظاهرة تغير المناخ ظاهرة عالمية وستؤثر على الجميع[3].
- ❖ **سبتمبر 2007:** عقد مؤتمر تحت عنوان "**المستقبل بين أيدينا**" للتصدي إلى ظاهرة تغير المناخ والنتائج السلبية التي تنجر عن هذه الظاهرة كخطوة لتحضير **مؤتمر بالي Bali** الخاص بالتغيرات المناخية.
- ❖ **أكتوبر 2007:** المؤتمر الدولي الثاني لتغير المناخ والسياحة حيث تطرق إلى التأثيرات السلبية التي سيؤدي إليها تغير المناخ خاصة على قطاع السياحة. الذي يعتبر قطاع هش ويتحكم في نجاحه المناخ بدرجة كبيرة. نذكر المؤتمر عقد في دافوس- سويسرا-